



## مشروع الإعلان البرلماني الإسلامي

لمواجهة التحديات التي تواجه استقرار ونماء العالم

الإسلامي

مقدم من

الشعبة البرلمانية للمجلس الوطني الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة



نحن أعضاء البرلمانات الإسلامية المشاركين في مؤتمر اتحاد مجالس الدول  
الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في جاكارتا (اندونيسيا) خلال المدة  
.../.../... الموافق .../.../...

إذ نؤكد على إيماننا بمقاصد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ، ونظام اتحاد مجالس  
الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون  
الدولي التي تمثل أساساً لا غنى عنه لإرساء السلام والاستقرار وإنماء لشعوبنا الإسلامية .

و إذ نؤكد التزامنا بقيم الإسلام الأصلية في الحرية ، والعدالة ، والمساواة ، والتضامن  
، والتسامح ، واحترام جميع حقوق الإنسان ، والحوار والتفاهم المتبادل بين كل حضارات  
العالم .

وإذ نؤكد تصميمنا لتكريس جهودنا لمؤازرة كل الجهود والمسااعي الرامية إلى احترام  
السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل الدول الإسلامية ، والامتناع في علاقتنا عن  
التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بشكل يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء ،  
ودعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ونعترف بأن استقرارنا ، وأمننا ، ونماء شعوبنا يتوقف على التعاون الفعال ، والتضامن  
وبناء توافق في الآراء بشأن التهديدات والتحديات الكبرى ، وأنه من الضروري التزام  
منظمات التعاون الإسلامي المشترك ببناء خطط عمل ملموسة و واقعية للوقوف في وجه  
تلك التهديدات والتحديات .

وإذ نقدر أن المتعطف التاريخي الهام الذي تعاصره شعوبنا الإسلامية بتلك التحولات  
عميقة ، والتغيرات الكبيرة التي تحدث على الساحتين الإقليمية والدولية قد يهدد أمن ،  
واستقرار ، ونماء شعوبنا الإسلامية على مختلف الأصعدة السياسية ، والاقتصادية ،  
والاجتماعية ، والثقافية ، والعلمية التكنولوجية .

ورغبة منا في أن يكون لاتحادنا البرلماني الإسلامي دوره في مواجهة هذه التحديات ، ومسئوليته التاريخية في استثمار كل ما لديه من فرص وعناصر قوة لتحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى إلى تحقيقها الأمة الإسلامية .

وإدراكاً منا بأن التقاليد السامية للقرآن الكريم ، ومبادئ الشريعة الإسلامية الخراء ، وقيم ومتطلبات الموروث الحضاري الإسلامي أركان أساسية لضبط إيقاع المستقبل بما يحمله من صياغات فكرية وعملية لاستنهاض الهمم والعزائم في مواجهة التحديات ، وبناء شخصية المسلم القوي القادر على التجديد والإبتكار .

وإيماناً بأن وسطية الإسلام دون تفريط في ثوابته ، أو غلو وشطط في قيمه تجعله يوماً منسجماً ، متوائماً مع متطلبات العصر ويمتلك في ناصيته الأضر المنرنة والواعية بحقيقة المخاطر المتجددة التي تهدد أمنه واستقراره ، وعدله ، وتسامحه ، ونمائه .

ووعياً منا بتعدد وتشعب التحديات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية العلمية والتكنولوجية ، واستلهاماً لروح عصرنا ، وحقائق حقيقتنا الزمنية .

فقد عقدنا العزم على إصدار هذا الإعلان لتلمس تدابير واقعية لمسئولياتنا البرلمانية في عالمنا الإسلامي .



## أولاً: مبادئ الإعلان

(1)

التأكيد على التمسك بميثاق منظمة التعاون الإسلامي سيما في إطار تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين شعوبنا الإسلامية ، والحفاظ على القيم الإسلامية النبيلة والمتمثلة في السلام ، والتراحم ، والتسامح ، والمساواة ، والعدل ، والكرامة الإنسانية والسعي لتعزيز دور الإسلام الرائد في العالم كمساهم رئيسي في السلم والأمن الدوليين و الحضارة الإنسانية بصفة عامة .

(2)

الالتزام بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، والشرعية الدولية ، وقواعد القانون الدولي ، والقانون الدولي الإنساني كأسس وآليات عمل تنطبق على جميع الدول في علاقاتها الدولية دون استثناء ، والرفض القاطع لأي انتقائية أو ازدواجية معايير أو الكيل بمكيالين في تطبيق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية .

(3)

صون وحماية المصالح المشتركة ، وتنسيق جهود البرلمانات الأعضاء ، بغية التضييق للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي والعمل على ضمان المشاركة الفعالة لاتحادنا البرلماني الإسلامي في الحفاظ على كرامة ، وهوية ، وأمن ، واستقرار ، ونماء امتنا الإسلامية من خلال التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي ، ومؤسساتها المختلفة .



(4)

تعزيز العلاقات بين دولنا وشعوبنا الإسلامية على أساس العدل، والاحترام المتبادل، وحسن الجوار، والمساواة، وتشجيع العلاقات الودية، واحترام سيادة الوطنية.

(5)

الالتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية سواء بالقصريح، أو بالتحريض، أو بالفعل، أو الإثارة الإعلامية والاحترام الكامل لمبادئ وأسس الاستقلال السياسي ووحدة الأراضي لكل دولة وعدم الإخلال بهذه المبادئ تحت أي ذرائع، أو مبررات، والاحترام الكامل للخصوصيات الثقافية، والعقائدية، والفكرية، والأثنية. وعدم التدخل مطلقاً لتأييد فئة أو فصيلة على أخرى في داخل هذه الدول، وعدم السماح مطلقاً بتصدير أفكار، أو مبادئ، أو منشورات، أو دعم مادي أو معنوي أو أي دعائية موجهة تهدف إلى تشجيع التمييز الديني أو العرقي أو الاثني أو التحريض عليه بما يهدد استقرار، وأمن، وسلامة، وسيادة، ووحدة أي دولة إسلامية.

(6)

تسوية كل أنواع النزاعات الناشئة و الناشئة بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية وفق الاسترشاد بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة أو بأية طرق تقرها مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

والالتزام بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها بأي شكل لا يتماشى مع تعاليم الإسلام الحنيف، والمواثيق الإسلامية والدولية بين الدول.



(7)

الدفاع المشروع عن الأوطان ، والذود عن المحرمات ، أمر تقره كل الأعراف والمواثيق الدولية وهو لا يتماثل ولا يتشابه مع مفهوم الإرهاب الذي يستهدف ترديد الأمن ، وإشاعة الفساد والتدمير والخراب داخل الدول الإسلامية . وفي هذا الشأن تؤكد على دعمنا اللانهائي لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، ودعم كل الخطط والمشاريع الرامية إلى إقامة سلام عادل ، ودائم ، وشامل . والالتزام الكامل بدعم حقوق كل الدول الإسلامية التي تقع أجزاء من أراضيها تحت أي احتلال . وأن تتحمل كل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية مسؤولياتها الأخلاقية في إنهاء كل صور الاحتلال لأراضي الغير .

(8)

احترام تنوع الحضارات ، وتشجيع كل المبادرات الرامية إلى تلاقي الحضارات على أرضية مشتركة ، وبأفكار مشتركة تسهم في إثراء الإنسانية ، وتشجع على التسامح والاحترام والحوار ، والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات ، وتسودي إلى ديمقراطية العلاقات الدولية على أساس المساواة ، والقبول بالتنوع العقائدي ، والفكري ، والاثني ، والعرقي .

(9)

احترام حق الشعوب الإسلامية في الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والحريته الأساسية وسيادة القانون ، والمساواة في عوائد التنمية وفقاً للأنظمة الدستورية والقانونية الوطنية ، و دون أن تمثل تلك الحقوق وسيلة أو ذريعة ، أو باباً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وعلى منظمة التعاون الإسلامي ، وقادة الدول الإسلامية أن يستنفذوا كل طاقاتهم

الممكنة للوساطة والتوفيق لحل كل الخلافات داخل الدول الإسلامية إذا ما طلب منها ذلك لردع التدخلات غير الإسلامية .

(10)

التأكيد على تحقيق أهداف الإنمائية الألفية ، وتشجيع التنمية المتوازنة بين الشمال والجنوب ، وإن تفي البلدان المتقدمة بتعهداتها بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية ، وفتح أسواقها ، وتخفيض وإلغاء الديون ، ومضاعفة الدعم المالي والتكنولوجي لبلدان الجنوب وقيام المؤسسات المالية الدولية بدورها في التخفيف من حدة الفقر ، ومشكلات البطالة في هذه البلدان باعتبار أن ذلك مسؤولية دولية مشتركة ، كما أنه على الدول الإسلامية الغنية أن تكون المبادرة بتطبيق تلك في أطر المسؤولية الإسلامية المشتركة والتكافل الاجتماعي للدول الإسلامية الفقيرة .

(11)

النهوض بالتعليم ، وبحوثه العلمية ، وتحقيق ثورات التكنولوجيا والاتصالات والمعرفة في بلداننا الإسلامية باعتبار أن ذلك هو السبيل لامتلاك الأمة لعناصر القوة الموضوعية ، والموازنة بين الأصالة والمعاصرة كسبيل رئيسي في الحضارة الإنسانية .

وتؤكد في هذا الشأن على أهمية استيراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في مجال التعليم للجميع كوسيلة لتحقيق احد أهداف الإنمائية الألفية بتوفير التعليم للجميع بحلول عام 2015 .

(12)

التصدي بحزم لكل المفاهيم والممارسات التي تنسب للإسلام والمسلمين و رموزه و الإلتزام بمنهجية الفتوى الإسلامية الصحيحة ، والتنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي ، والعمل على تجنب الفتاوى المغلوطة التي تمثل خروجاً على قواعد الدين

وثوابته في إطار انتشار القضايا الدينية وترشيد الإعلام الإسلامي لخدمة قضايا الأمة الإسلامية ، ووحدةها ، وتضامنها .

(13)

تدريس التربية والثقافة والحضارة الإسلامية وفق وسطية ، واعتدال ، وتسامح الإسلام ، ونبذ دعاوى الغلو والتطرف والانغلاق والشطط وتعزيز قيم حقوق الإنسان والتفاهم مع الأديان والحضارات الأخرى في إطار هذه المناهج .

(14)

الالتزام بمعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب ، والمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي انعقد بالرياض في فبراير 2005 ، والعمل على وضع مدونه سلوك إسلامية لمكافحة الإرهاب .

وتؤكد على أهمية مساعدة ضحايا الإرهاب ، وتقديم الدعم لهم ولأسرهم ، وحث المجتمع الدولي على مساعدة الدول الإسلامية في بناء قدراتها الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب

(15)

التأكيد على أن تهتم البرلمانات الإسلامية أثناء الموافقة على الموازنات العامة أن توجه الجزء الأكبر من هذه الميزانيات لمكافحة الفقر ، الأمراض ، وتلبية احتياجات الألفية في مجال التنمية ، خاصة ما يتعلق ببرامج التنمية المستدامة ، وزيادة الموارد المالية المخصصة للبحوث والتطوير العلمي والتكنولوجي .

ودعوة الحكومات إلى الالتزام بخطط عمل والبرنامج العشري لمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي.



(16)

لكل دولة إسلامية حق سيادي في أن تختار وتحدد بحرية نظمها السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية وفقا لإرادة شعبيها ، ودون تدخل دول أخرى إسلامية أو غير إسلامية و بما يتفق مع الشرائع الإسلامية والدولية .

(17)

الالتزام بتعاون الدول الإسلامية مع بعضها ، وغيرها من دول العالم لمكافحة جميع أنواع الجرائم عبر الوطنية بما في ذلك الاغتيالات ، أو تهريب الأشخاص ، أو مشكلة المخدرات العالمية ، أو الاتجار غير المشروع في الأسلحة ، أو الاتجار بالبشر على أن يتم ذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتوافق مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالجريمة المنظمة والفساد .

(18)

التأكيد على أهمية التضامن الإسلامي والدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية ، وحالات الطوارئ وسد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة ، ومواجهة الفقر .



ثانياً: خطة العمل الخمسية للاتحاد والنهوض بدور البرلمان الإسلامية في مواجهة  
تحديات الأمة الإسلامية (2012-2017)

(البند الأول)

السعي في خلال السنوات الخمس المقبلة لأن يكون اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الجهاز البرلماني لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال إصدار قرار من قادة الدول الإسلامية في اجتماعهم السنوي في هذا الشأن . حيث أن هذه الرؤية ستؤدي إلى تعزيز الصلات ، ونقل نبض الشارع الإسلامي إلى قادة الدول الإسلامية . ويتسق هذا المقترح مع مبادئ الشريعة الإسلامية في مبادئها القاضية بالشورى والتعاليم السامية للقرآن الكريم . كما أن هذا الجهاز البرلماني سينكرس التفاعل والتواصل المباشر بين أجهزة المنظمة سيعطيها زخماً وقوة في نتائج أعمالها .

ومن الأهمية إنشاء لجنة تحضيرية تتولى دراسة ذلك ، وإجراء الاتصالات والاجتماعات اللازمة مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي خاصة في إطار الاختصاصات ، وإطار العلاقة التبادلية بين منظمة التعاون الإسلامي والجهاز البرلماني (اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) .



## (البند الثاني)

السعي لإنشاء البرلمان الإسلامي وإقرار ذلك من خلال اتفاقية دولية توقعها الدول الإسلامية بما يتوافق مع تشريعاتها ودساتيرها باعتبار أن ذلك يمثل متطلباً أساسياً لتحديث وتطوير التعاون البرلماني الإسلامي المشترك ، ويتواءم مع الحركة الدولية المعاصرة في إنشاء البرلمانات المعبرة عن تطلعات الشعوب وأمانيتها لمواجهة تحديات ومخاطر العلاقات الدولية .

وينشأ لهذا الغرض لجنة تحضيرية تعد الدراسات والبرامج وخطط العمل الساعية لتحويل اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي إلى البرلمان الإسلامي .

## (البند الثالث)

السعي لبناء نماذج جديدة من علاقات التعاون مع البرلمانات والاتحادات البرلمانية الإقليمية لتحقيق عدة أهداف:

- ترسيخ مفاهيم المصلحة المشتركة المتبادلة بين الدول الإسلامية وغيرها من دول العالم سيما في جوانبها السياسية والاقتصادية .
- الإسهام في إزالة المعتقدات السلبية ، والصورة المغلوطة عن الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الدولية .

وقد يتحقق هذا الإطار من خلال :-

- إنشاء الجمعية البرلمانية الإسلامية الأوروبية (ويتشكل من مجموعة من أعضاء مجالس اتحاد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، وعدد من أعضاء البرلمان الأوروبي ويمكن أن يتشكل هذا البرلمان

من خلال اتفاقيات دولية، ومذكرات تفاهم متبادلة، ويعقد اجتماعات سنوية بالتناوب بين الدول الإسلامية والأوروبية.

- إنشاء الجمعية الإسلامية اللاتينية (بذات الكيفية السابقة) .

- إنشاء جمعية التعاون البرلماني الإسلامي الأمريكي (من خلال مذكرات تفاهم للتعاون في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون، والكونغرس الأمريكي) .

- إنشاء الجمعية البرلمانية الإسلامية الإفريقية من خلال التعاون مع البرلمان الإفريقي .

#### (البند الرابع)

التركيز في المناقشات والموضوعات العامة البرلمانية على إصدار توصيات، وقرارات برلمانية ذات صلة مباشرة بتعميق قيم الإسلام ومبادئه في المقررات الدراسية، وبما يؤكد على انفتاح الإسلام ووسطيته، واعتداله في التعامل مع الآخر، وتعزيز أسس حقوق الإنسان، ونبذ الغلو والتطرف .

والسعي لإصدار تشريعات تعزز القيم المشتركة للشعوب الإسلامية مثل قيم الحرية، والمساواة، والشفافية، والمساءلة، وضمان فعالية وحياد واستقلال المؤسسات القضائية، ومسؤولية المجتمع المدني في التنمية والاستقرار .

#### (البند الخامس)

إعداد مدونة سلوك برلمانية في شأن التكافل الاجتماعي بين الدول الإسلامية في مواجهة الكوارث الطبيعية والفقر بما يؤدي إلى دعم التوجه نحو التنسيق والتعاون بين الجهود الإغائية الإسلامية المقررة للدول الإسلامية وبين الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني الإسلامي، ودعم الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر، مع مراعاة الالتزامات



الدولية الواردة في إطار العمل الدولي الموحد للفترة (2005-2015) وفق برامج الأمم المتحدة .

#### (البند السادس )

تعزيز القوانين الرامية إلى الحفاظ على رعاية الأطفال وتمتعهم بأعلى المستويات الصحية والممكنة وحمايتهم من جميع أشكال العنف والاستغلال باعتبارهم مستقبل الأمة الإسلامية ، والتزام البرلمانات في إقرارها لهذه القوانين بإعلان منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص بحقوق الطفل في الإسلام واتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل .

و أن تسعى برلماناتنا مع حكوماتنا الوطنية بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي لأن تكون طرفاً فعالاً في البرامج الوطنية للدفاع عن حقوق الطفل خاصة الأطفال مجهولي ، النسب والذين يتعرضون لاستغلال اقتصادي ، وجنسي والأطفال اللاجئين والمشردين ، والأطفال في النزاعات المسلحة ، والأطفال ضحايا الأمراض ، وضحايا المجاعة والجفاف

#### (البند السابع )

عقد مؤتمر برلماني إسلامي سنوي يدعى إليه أهل الحضارات الأخرى ، وخبراتهم على أن يخصص هذا المؤتمر لمناقشة طبيعة المستجدات والمخاطر المتجددة في العلاقات الدولية المعاصرة ، وأثارها على الدول والشعوب الإسلامية ، والدور البرلماني في مواجهتها .

#### (البند الثامن )

استخدام البرلمانات الإسلامية لأليات عملها التشريعية والرقابية والسياسية لدعم الجهود الحكومية الوطنية ، او مطالبه الحكومات بأن تراعي في استراتيجيات عملها الوطني تكامل العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة ( التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، الحماية



البيئية) وكذلك تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز التدفقات المالية بين الدول الإسلامية، وتحسين جودة الرأسمال البشري، وتقليص الفجوة التكنولوجية مع العالم المتقدم، واعتبار أهداف القضاء على الفقر، وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية كمتطلبات جوهرية لتحقيق الاستقرار في دولنا الإسلامية.

#### (البند التاسع)

تشجيع المشاركة المتزايدة للمرأة في أعمال اتحادنا تأكيداً لأهمية دور ومكانه المرأة في الإسلام. وإدراكاً منا بمسؤولياتنا في النهوض بعملية التنمية والاستقرار في بلداننا الإسلامية من خلال نصوص لائحية وقرارات واضحة في هذا الشأن.

#### (البند العاشر)

السعي لإنشاء برنامج برلماني لحوار الحضارات مع البرلمان الأوروبي والكونجرس الأمريكي وفق أسس البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات لنشر ثقافة السلام والتعاون الإسلامي مع أهل الحضارات الأخرى، وكسبيل لاستكشاف السبل اللازمة لتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام والمسلمين. ومساهمة واجبة في إنكفاء الوعي بالقيم المشتركة بين البشرية جميعاً.